

# التقرير السياسي المقدم الى المؤتمر الثالث للوقائع



بقيادة الشهيد القائد كمال شاهين ، بمثابة قفزة نوعية في تاريخ الحركة السياسية الكردية في سوريا ، وخاصة أن الكوادر المؤسسة لهذا التنظيم عملوا بكل إخلاص لخدمة القضية الكردستانية دون النظر الى الخصوصية بشأن القضية الكردية في سوريا ، فكانت قناعاتهم " الجزء في خدمة الكل " ، إلا أنه نتيجة المتغيرات التي طرأت على الثورة المسلحة في كردستان تركيا ، وعدم التجاوب الملائم مع متطلبات شعبنا في كردستان سوريا وخاصة بعد إنتفاضة آذار ٢٠٠٤ ، توحدت آراء وأفكار المجموعة المؤسسة حول تبني الوقائع الديمقراطية كمشروع سياسي يتمحور على أن القضية الكردية في سوريا هي قضية أرض وشعب وعلى أن مبدأ الحكم الذاتي لكردستان سوريا ، هو الحل الأنسب لحل القضية الكردية في سوريا .

بالإضافة إلى المستجدات الطارئة على الساحة الدولية والإقليمية ، وبروز مشروع الشرق الأوسط الجديد كهدف أساسي ضمن النظام العالمي الجديد .

لاقي مشروع الوقائع السياسي ترحيباً من قبل الشرائح المثقفة والفئات الجماهيرية الكادحة ، وبحق العديد من الإنجازات وفي شتى المجالات ، بالرغم من التهديدات والإغتيالات التي تعرض لها ، وبرز الوقائع كتنظيم سياسي على الساحة السياسية الكردية في كردستان سوريا ، وشارك في إحياء المناسبات الوطنية وبحضور جماهيري ، وكان له دوراً في الفعاليات السلمية الديمقراطية من " تظاهرات سلمية ، وإعتصامات ، وندوات سياسية " ، لذلك لم تتمكن القوى المتربصة بالوقائع من تصفيته من خلال التصفيات الجسدية وسلسلة الإغتيالات المنظمة ، لذلك عملت هذه القوى على تصفية الوقائع داخلياً ، من خلال بث المفاهيم الفردية والمناطقية ، وهذا ما خلق شرخاً تنظيمياً واضحاً ، بعد ظهور مجموعة ضمن التنظيم وممن يمثلون تلك الآراء ، عن الإعلان بما سمي بالمؤتمر الثالث للوقائع بتاريخ ٢٥ / ١١ / ٢٠٠٩ .

إن مسيرة الوقائع النضالية أثبتت لكل القوى الصديقة منها أو المعادية ، بأنه لا يمكن النيل من عزيمة وإرادة كوادره التي إتخذت من نهج الشهيد القائد كمال شاهين كركيزة أساسية لإيجاد حل ديمقراطي عادل للقضية الكردية في سوريا ، واليوم حينما نعقد مؤتمرنا الإعتيادي الثالث في الذكرى الخامسة لإستشهاد هذا الرمز الكبير ، إنما هو خير دليل على الإلتزام بذكرى شهداء الوقائع ، شهداء الكلمة الحرة والراي الأخر ، وفي الوقت ذاته سنعمل بكل جدية جنباً الى جنب مع الحركة السياسية الكردية والقوى الديمقراطية على بناء سورية ديمقراطية تعددية ، وتحقيق مبدأ الحكم الذاتي لكردستان سوريا.

حزب الوقائع الديمقراطي

الكردستاني - سوريا

١٧ / ٢ / ٢٠١٠

والمملكة العربية السعودية . لقد إنعكست سلبيات الحد من حالة العزلة المفروضة على النظام الحاكم في سوريا على القوى الديمقراطية المعارضة ، من خلال زج قياديي إعلان دمشق وقيادات وكوادر الأحزاب الكردية في السجن ، وشد من قبضته الامنية وأصدر مجموعة من المراسيم التشريعية المجحفة بحق الشعب السوري عامة والكردية خاصة وكان من أخطرها المرسوم ( ٤٩ ) لعام ٢٠٠٩ ، مازال النظام مستمراً في ممارساته القمعية والتعسفية ضد كل ينتقده ، وغير مبالٍ لكل التقارير الدولية والتي أحياناً تصل إلى مرحلة " الحذر والتنبه " وخاصة في مجال حقوق الإنسان وإحلال الديمقراطية في البلاد .

ان ممارسات النظام الحاكم في سوريا القمعية بحق الشعب الكردي تؤكد على الإستمرار في نهج سياسة الصهر القومي المتبعة بحق الشعب الكردي في كردستان سوريا ، وقد تبني الشعب الكردي تبني حقوقه القومية والتاريخية من خلال إنتفاضة آذار المجيدة لعام ٢٠٠٤ ، والتي شملت كل مناطق كردستان سوريا ومناطق تواجد الكرد فيها ، وبالرغم من ذلك لم تتمكن الحركة السياسية الكردية من التعامل مع هذه الإنتفاضة بشكل ملائم وإنما دخلت في حيرة وإرتباك من أمرها لعدم إمتلاكها إستراتيجية واضحة ورؤية مشتركة لحل القضية الكردية في كردستان سوريا .

**إنطلاقاً من هذه الحقائق كلها لا يمكن حل القضية الكردية في سوريا ، إلا في توحيد الخطاب السياسي والإعلامي للحركة السياسية الكردية في هذا الجزء ، ونعتبر الخطوة التي قامت بها تسعة أحزاب كردية ، التي تمثلت في الإعلان عن المجلس السياسي هي خطوة إيجابية و بداية طيبة للبدء بالمضي نحو تأسيس " المجلس الوطني " ، وخاصة أن معظم أطراف هذا الإطار الجديد تؤمن بأن القضية الكردية في سوريا هي قضية أرض وشعب .**

لقد أتى تأسيس الوقائع الديمقراطي الكردي السوري في ١١ / ٦ / ٢٠٠٤ ،

والتي أحدثت شرخاً ضمن صفوف نظام الماللي من خلال دخولهم في صراع على السلطة وعدم قدرة هذا النظام على تحقيق الإصلاح والتغيير الذي يطمح اليه الشعب الإيراني من جميع النواحي ، مما يفتح المجال أمام القوى الديمقراطية لممارسة دورها في إحداث تغيير جذري في بنية النظام وإنهاء مرحلة القمع والإضطهاد والإعتقالات التعسفية وعمليات الإعدام بحق الشعب الكردي في إيران .

**ومن الواضح جداً أن مواقف القوى والأحزاب الكردستانية من المستجدات الحاصلة على الساحة الإيرانية سواء على الصعيد الخارجي من حيث مواقف القوى والدول العالمية من الملف السوري الإيراني ، وعلى الصعيد الداخلي الصراع على السلطة بين الاصلاحيين والمحافظين ، ستصب في مصلحة الشعب الكردستاني في كردستان إيران ، ومن جهة أخرى ندين ونشجب حملة الإعدامات التي يقوم بها نظام الماللي اتجاه خيرة أبنا شعبنا من الكرد وحتى القوميات الأخرى المناهضة لنظام ايران المستبد والمتسلط على الشعوب الإيرانية .**

لم يتمكن النظام البعثي الحاكم في سوريا من مواكبة موجة التغيير الديمقراطي التي عصفت بالعالم والشرق الأوسط ، نتيجة عقليته و فكره الشمولي ، وإصراره على الاستمرار في انتهاكاته لحقوق الإنسان مما جعل هذا النظام أن يعيش في عزلة دولية ، وخاصة بعد أن تمسك بالمحور الإيراني المناهض لإرادة المجتمع الدولي ، بالإضافة الى علاقته بحزب الله وحماس ، والعمل على تعزيز حالة الفوضى في العراق من خلال دعم المجموعات الإرهابية فيه . وقد تمكن هذا النظام الخروج من دائرة العزلة المفروضة عليه ولو بشكل تدريجي ، وذلك بدعم مباشر من الرئيس الفرنسي ، وأيضا من خلال الاتفاقية الإستراتيجية التي وقعتها النظام مع الحكومة التركية ، وتحسين علاقاته مع لبنان وقوى ١٤ آذار ،

والتي أحدثت شرخاً ضمن صفوف نظام الماللي من خلال دخولهم في صراع على السلطة وعدم قدرة هذا النظام على تحقيق الإصلاح والتغيير الذي يطمح اليه الشعب الإيراني من جميع النواحي ، مما يفتح المجال أمام القوى الديمقراطية لممارسة دورها في إحداث تغيير جذري في بنية النظام وإنهاء مرحلة القمع والإضطهاد والإعتقالات التعسفية وعمليات الإعدام بحق الشعب الكردي في إيران .

لقد شهدت القضية الكردية في كردستان تركيا تطوراً كبيراً جاء نتيجة نضالات الشعب الكردي على مر العقود الماضية ، وكذلك قناعة الحكومة التركية بأنه لا يمكن الإنفتاح على الخارج بدون الإنفتاح على الداخل ، وتسعى إلى إعادة تفعيل الدور التركي إقليمياً الأمر الذي أدخل تركيا في مرحلة جديدة منذ تأسيس الجمهورية التركية ، أما داخليا فإن تركيا تمضي قدماً في عملية الإصلاح تماشياً مع السياسة الدولية الأمر الذي حدا بالحكومة التركية لطرح مشروع الإنفتاح الديمقراطي على القضية الكردية في تركيا ، وبذلك فقد فرضت الحلول السياسية نفسها على الحكومة التركية .

إن الخطوات التي قام بها حزب العدالة والتنمية كانت بادرة إيجابية لحل القضية الكردية تدريجياً حيث بدأ التعليم باللغة الكردية في الجامعات وفتحت قناة تلفزيونية رسمية الا ان هذه المبادرة اجهضت قبل ولادتها نتيجة الأخطاء والنواقص المرتكبة في الواقع العملي وخاصة المواقف الخاطئة من قبل الحكومة التركية ، ومن أفضح هذه الأخطاء هو إغلاق حزب المجتمع الديمقراطي ، الأمر الذي فتح المجال لمزيد من التصعيد في ممارسة العنف الذي يولد معه مرحلة تتأرجح بين العمليات العسكرية والإضطرابات الجماهيرية ، مما يشكل ارضية لعودة الاعمال العسكرية من جديد .

ومن البديهي جداً ، بأنه لا يمكن لتركيا ان تلعب دوراً ريادياً في المنطقة إلا من خلال التوصل إلى حل القضية الكردية على أسس حضارية ديمقراطية . يشهد النضال السياسي في كردستان إيران تطوراً ملحوظاً ، خاصة بعد الإنتخابات الرئاسية في عام ٢٠٠٩ ،

التوتر في العلاقات مع الدول الكبرى بسبب برنامجه النووي وإنتهاكه لحقوق الإنسان وممارساته القمعية ضد حركات التحرر القومية وخاصة الحركة التحررية الكردستانية في إيران ، هذا من جهة ومن جهة أخرى فقد أستفادت تركيا من إنقسام الدول العربية في توجهاتها وعدم مواكبتها للسياسة الدولية سواء من الناحية الاقتصادية أو السياسية أو الثقافية ما جعل من هذه الدول ساحات للنزاعات الدولية والإقليمية " السودان،الصومال،اليمن،فلسطين" .

إن من أهم المصاعب التي تواجهها المجتمعات الشرق أوسطية هو إفتقارها للديمقراطية والحرية في ظل وجود الأنظمة الشمولية الإستبدادية والتي تكافح من أجل المحافظة على بقاءها في ظل إستغلالها للتنوع العرقي والمذهبي في المنطقة .

أن إمتلاك القوى الكردستانية لإستراتيجية واضحة في التعامل مع المتغيرات الطارئة على السياسة الدولية - الإقليمية مكنتها من امتلاك ركيزة أساسية نحو تحقيق طموحاتها ، وقد تجسدت هذه الرؤية في حكومة إقليم كردستان والتي تشكل أرضية ملائمة للتجاوب مع متطلبات المرحلة في مواكبة التحولات الديمقراطية التي تعيشها المجتمعات الإنسانية . فقد أكدت كردستان العراق - خلال

الانتخابات البرلمانية بأنها قادرة على تمثيل أفضل نموذج ديمقراطي للإنتخابات في الشرق الأوسط ، الأمر الذي يشكل عاملاً هاماً لتجاوز تحديات المرحلة المقبلة والمتمثلة في تطبيق المادة (١٤٠) الخاصة بكركوك - والتي تشكل عودتها الى إقليم كردستان ضرورة تاريخية وقومية- وكذلك التخطيط السليم نحو الوصول الى التنمية البشرية وبناء مؤسسات الإقليم على أسس علمية للوصول الى النمو الاقتصادي المنشود والعمل على بناء مراكز البحث العلمي ليتمكن الشعب الكردستاني من اللحاق بركب الحضارة ، وكذلك فان مصالح الشعب الكردي تقتضي من القوى

توضحت معالم النظام العالمي الجديد مع بداية القرن الحادي والعشرين وبتأييد من القوى الكبرى المتحالفة مع الولايات المتحدة الأمريكية كونها أحد أكبر القوى الاقتصادية والعسكرية في العالم ، فقد أخذت على عاتقها مسؤولية قيادة النظام العالمي الجديد وخاصة بعد تفجيرات ١١ / أيلول / ٢٠٠١ ، والتي شكلت تحولاً جذرياً في كيفية وضع الحلول للمتغيرات الطارئة على السياسة الدولية . الأمر الذي أسفر عنه سقوط نظام طالبان في أفغانستان ومن ثم سقوط النظام الديكتاتوري في العراق وبالتالي فتح المجال لتهيئة أرضية مناسبة لقيام حكومات ديمقراطية ، بالإضافة الى ممارسة الضغوطات على الدول المناهضة لسياساتها المتمثلة في النظرية الديمقراطية وحقوق الانسان وإطلاق الحريات الاقتصادية والسياسية والثقافية والإجتماعية متخذة منها منطلقاً لتحقيق مصالحها في العالم والمنطقة .

بيد ان التطبيق العملي للنظريات والأفكار التي طرحها هذا النظام العالمي خلق مجموعة من التحديات الناجمة عن الرؤية الغير الموضوعية الضبابية في تمحيص تركيبة المجتمعات ، وبالتالي فقد عمدت الى التدخل المباشر ما نجم عنه إنتشار كبير في الحركات الأصولية المناهضة مما ساعد على تحول الاسلام السياسي المتطرف الى ظاهرة عالمية كما أن شيعو الفوضى والفلتان الأمني وما نجم عنه من قتل وتدمير خلق حالة من الرفض من قبل الرأي العام العالمي . بالإضافة الى الأزمة المالية التي عصفت بالعالم وكذلك تفشي الأمراض التي تأخذ طابعا عالميا وضعت النظام العالمي الجديد بأكمله وليس الإدارة الإمبريكية فقط في مأرق حقيقي .

إن هذه التطورات الجديدة كانت كافية بأن تدفع نظام القطب الواحد الى تغيير سياساته السابقة وإستبدالها بأسلوب التفاهم بين المراكز والقوى الإقليمية على أساس توازن المصالح وإتخاذ الدبلوماسية أساساً لفض الخلافات وإبراز القوة بدلاً من إستخدامها .

إن ما تشهده منطقة الشرق الأوسط من أحداث وتطورات ما هو إلا إنعكاس لسياسة التوافق والتفاهم الدولي الإقليمي المشترك والذي أفسح المجال أمام روسيا والصين والإتحاد الأوروبي لإثبات دورهم في المنطقة .

إن الإستراتيجية الأمريكية الجديدة القائمة على تثبيت دور الدول الإقليمية الموجودة وإتخاذها أساساً للتعامل مع قضايا الشرق الأوسط ، وبالتالي تحقيق مصالحها تحمل بين طياتها توجهاً بتفضيل الحكومات على الشعوب ، وأن أولى أثار هذه الإستراتيجية كان بروز الدور التركي إقليمياً نتيجة قوتها وموقعها الجيوبوليتكي ، وبعدها عن الخلافات الإقليمية القائمة على أسس مذهبية و طائفية متعصبة مستفيدة من رفض بعض الدول العربية لإيران وإعتبار نظامها المذهبي خطراً إستراتيجياً على الأمن العربي ، إضافة الى أن النظام الإيراني مستهدف دولياً ويعاني من